العولمة الاقتصادية:
المفهوم ـ السمات ـ التداعيات على الصعيدين المحلي والعربي ـ الانكسار

منير الحمش

كاتب وباحث اقتصادي من سوريا،
ورئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

تمهيـد

ليست «العولمة»، على النحو الذي يتداول اليوم على نطاق واسع، جديدة، فالتاريخ البشري يحمل في طياته أشكالاً ونماذج لـ «عولمة» يمكن فهمها في إطارها التاريخي على أنها محاولات، بطرق مختلفة، لتحقيق اندماجات أو تكثيف تفاعلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بين شعوب العالم وحضاراتها (بطرق سلمية أو عنيفة)، وما إن تبلغ تلك المحاولات مدىً معيناً حتى نجدها تنكفئ وتتراجع. حدث ذلك في عصور مختلفة، كما هو الحال في عهود الإمبراطوريات الصينية والهندية واليونانية والعربية والإسلامية وغيرها.

وفي العصور الحديثة، ارتبط ظهور العولمة الاقتصادية بالعلاقات التجارية الدولية، وبتطور القوى المنتجة والتطور الحاصل في النظام الرأسمالي.

ويرصد بعض الباحثين الاقتصاديين ثلاث موجات للعولمة:

الموجة الأولى: انطلقت في الفترة ما بين عامي ١٨٧٠ و١٩١٤، وقد ترافقت مع انخفاض تكاليف النقل (بسبب التحول من النقل بالسفن الشراعية إلى السفن التجارية واستخدام السكك الحديدية)، واقترنت بتخفيض حواجز التعرفة الجمركية (باتفاق انكليزي ـ فرنسي)، الأمر الذي أسهم في تحقيق فرص كبيرة للتصدير والاستيراد.

لقد كانت الدول الاستعمارية التقليدية بحاجة إلى استيراد المواد الأولية من مستعمراتها بأسعار بخسة، وتصدير سلعها المصنّعة إلى تلك البلدان بأسعار مرتفعة، ولهذا نادت بانفتاح الأسواق وحرية التجارة. وبحلول عام ١٨٨٠ سمحت هذه القوى العظمى بحرية الدخول إلى معظم شواطئ آسيا، كما فرضت شرعية خاصة بإقامة الأوروبيين وحرية أعمالهم وتجارتهم، وأقامت محاكم خاصة لحمايتهم وحماية «استثماراتهم»، وعندما جوبهوا بالمقاومة لم يبق أمامهم غير الاحتلال العسكري، فالاستعمار المباشر لم يكن خياراً، إنما ملاذاً وحيداً، كما يقول المؤرخ الانكليزي فيدل هادس.

وقد توقف زحف موجة العولمة الأولى بقيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ثم في الأزمة العالمية (الكساد العظيم عام ١٩٢٩)، إذ تم اللجوء إلى أساليب الحماية المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تراجع التجارة الدولية، والتركيز على حماية الاقتصادات الوطنية.

الموجة الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٨٠): كانت مقدماتها اجتماعاً لأصحاب الشركات الكبرى برعاية «المجلس الأمريكي حول العلاقات الخارجية» عقد في واشنطن عام ١٩٣٩ للبحث عن سبيل لإخضاع الاقتصاد العالمي للمصالح الأمريكية في حقبة ما بعد الاستعمار. ثم عقد مؤتمر بريتون وودز الذي أفضت مناقشاته عام ١٩٤٤ إلى تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وظهر في هذه المرحلة مفهوم «التنمية الاقتصادية» في العالم الثالث مترافقاً مع حرية التجارة كأساس لهذه التنمية، وعُبّر عن هذه المفاهيم بـ «المنافسة في أرض مكشوفة»، وبدأت الولايات المتحدة في هذه المرحلة تسيطر على الأرض المكشوفة اقتصادياً وسياسياً من دون منافس قوي، لأن أوروبا واليابان كانتا منهكتين بعد الحرب.

شهدت هذه المرحلة استمرار انخفاض أجور النقل البحري، وقد تضاعف بوجه عام حجم التجارة في هذه الفترة نسبة إلى الدخل العالمي، واستعادت مستواها الذي كانت عليه خلال الموجة الأولى من العولمة تقريباً. كما استعادت البلدان النامية نمط التجارة القديم بين الدول الصناعية المتقدمة وفي ما بينها (أي تبادل المواد الأولية بالسلع المصنّعة)، لكن حركتي رأس المال واليد العاملة لم يجر عليهما أي تطوير.

وقد ساعد رفع الحواجز الجمركية الدول الصناعية الغنية على زيادة صادراتها من السلع المصنّعة، وكان تقسيم العمل الدولي يجري لصالحها، الأمر الذي سمح بإقامة تكتلات اقتصادية دولية وتحقيق وفورات في الحجم، فزاد دخل هذه الدول مقارنة بما حققته الدول النامية.

كما ساعد تقسيم العمل الدولي في هذه المرحلة الدول الصناعية على المزيد من التخصص وزيادة الإنتاج الصناعي والإنتاجية.

وقد تزامنت الموجة الثانية للعولمة مع انطلاق السياسات الرامية إلى إعادة توزيع الثروة والرعاية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية المتقدمة، في محاولة للوقوف في وجه التحدّي السوفياتي الاشتراكي، وتحت ضغط النقابات والأحزاب الاشتراكية. وقد تعزز ذلك بمشاريع إعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية. وأدت السياسات الاقتصادية الكينزية التي تقوم على تدخّل الدولة في الشأن الاقتصادي إلى خفض عدم المساواة بين الدول المتقدمة، وانخفاض عدم المساواة داخل الدول نفسها. بينما استمر استنزاف الدول النامية بالحصول منها على الطاقة والمواد الأولية الرخيصة، وإغراقها بالديون الخارجية، ومن خلال علاقات تجارية دولية غير متكافئة، أدت في ما أدت إليه، إلى تباطؤ معدلات النمو وارتفاع عدد الفقراء وفشل برامج التنمية.

ويمكن القول إنه في ظل الموجة الثانية من العولمة أمكن للدول الصناعية تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي مع عدالة أكبر في التوزيع، بينما ازدادت الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، وكان عدم المساواة في أواخر السبعينيات من القرن العشرين بين الشمال والجنوب هو نفسه تقريباً كما كان قبل ربع قرن.

الموجة الثالثة ـ الموجة الجديدة من العولمة: بعد الازدهار الذي حققته الدول الصناعية الغنية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينيات، دخلت هذه الدول في أزمات اقتصادية متفاوتة الشدّة تمثلت في ما يُدعى «الركود التضخمي». وفي الوقت الذي عجزت فيه الكينزية عن إيجاد الحلول لتلك الأزمة، عزت الليبرالية الاقتصادية الجديدة الأزمة إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ونادت بحرية التجارة وانفتاح الأسواق وتخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي. واستمر تصاعد الأزمة الاقتصادية التي انعكست سياسياً في أغلب البلدان النامية، إذ زاد من حدتها تصحيح أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. ومع نهاية العقد السابع من القرن العشرين، وبداية العقد الثامن، حدث تحول هام بانتخاب حزب المحافظين برئاسة ثاتشر في بريطانيا عام ١٩٧٩، وبانتخاب الجمهوريين برئاسة ريغان عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة.

وكان ذلك إيذاناً بانتهاج سياسة اقتصادية ليبرالية جديدة داخلياً في كل من الدولتين، وتسعير حالة الحرب الباردة وزيادة التوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمي.

ومع بداية العقد التاسع من القرن العشرين جرت أحداث تاريخية هامة وضعت العالم على أعتاب تغيرات عميقة، وكان أهمها:

ـ حرب إخراج العراق من الكويت.

ـ سقوط جدار برلين.

ـ انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي.

ـ الحرب اليوغسلافية.

وقد أعلن الرئيس الأمريكي انتصار الولايات المتحدة ونهاية عصر القطبين، كما أعلن العديد من المفكّرين المحافظين ومراكز البحوث والدراسات الأمريكية والغربية انتصار الرأسمالية ونهاية التاريخ، وبدء عصر جديد هو العصر الأمريكي وحيد القطب. وبدأ الترويج على نطاق واسع للعولمة والاقتصاد الليبرالي الجديد والدعوة إلى الاندماج بالاقتصاد العالمي.

ما هي العولمة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد لنا من إزالة أي التباس يمكن أن ينشأ حول ظاهرة العولمة، وذلك من خلال التفريق بين مفهومين:

المفهوم الأول: عمليات العولمة، باعتبارها عمليات تاريخية تجري في مرحلة عليا من مراحل التطور الرأسمالي، ويرى «عمالقة» العولمة ومروّجوها أن سير العمليات المعولمة لا راد لها، وهي بمثابة القضاء والقدر.

أما **المفهوم الثاني** فهو: أيديولوجيات العولمة، وذلك يتعلق بتجلياتها الثقافية بوجه خاص.

وتتم عمليات العولمة كظاهرة تاريخية من خلال ثلاث آليات أساسية:

أ ـ آلية التطورات الثورية في حقل المعلوماتية والاتصالات.

ب ـ آلية النقود الالكترونية وحركة الأموال العابرة للحدود.

ج ـ آليات نمو وتوسع نشاط الشركات المتعدية الجنسية، وخاصة من خلال عمليات الاندماج المتزايدة عبر القارات.

لنجِب الآن عن سؤال «ماهية العولمة»؟

منذ طرح هذا المصطلح مجدداً، وخاصة بعد التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي على أثر انتهاء الحرب الباردة، وبعد التطورات الأخرى على صعيد الاتصالات والتكنولوجيا والبحوث العلمية وتصاعد دور الشركات المتعدية الجنسية، تُطرح العولمة، بعد جميع هذه

التطورات، بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، في جميع المحافل الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ولا تزال هذه المسألة وما يتفرع عنها محلاً للدراسة والبحث وموضوعاً دسماً للنقاش والحوار.

وفي الوطن العربي، عقدت ندوات ومؤتمرات عديدة، كما كتب العديد من المفكّرين حول مفهوم العولمة[1] الاقتصادية والسياسية والثقافية، وكانت هناك آراء مختلفة حيال ذلك المفهوم، وقد استخلصنا من أغلب ما كتب حول الموضوع السمات التالية:

أ ـ إن ظاهرة «العولمة» ليست جديدة، فهي نتاج تطور يمتد إلى قرون طويلة، وإن تبلور مفهوم «العولمة» في الوقت الراهن يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث، وخاصة أن العولمة كعملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصالات.

ب ـ إن بروز «العولمة» حالياً وزيادة الاهتمام بها يرتبط بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة، كما يتعلق تطورها الحالي بتطور وتسارع التغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، كما يتعلق بالتطور الحاصل في النظام الرأسمالي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية إلى الإمبريالية التي ظلت تحكم العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم الانتقال إلى الرأسمالية المعولمة المتمثلة حالياً في تصاعد دور الشركات المتعدية الجنسيات، وزيادة النشاط المالي العالمي، وتفاقم المضاربات المالية، وتزايد حاجة الدول الصناعية المتقدمة إلى فتح الحدود وتحقيق حرية التجارة وانتقال الرساميل، فضلاً عن تنامي دور تكنولوجيا الاتصال ونقل المعلومات.

ج ـ إن «العولمة»، كإطار لنظام «اقتصادي عالمي جديد»، تقوم على أيديولوجيا ومفاهيم «الليبرالية الاقتصادية الجديدة» عن طريق إنشاء نظام متكامل يتمثل في عولمة نمط الاستهلاك وعولمة الأسواق والاستثمارات والإنتاج، مستخدمة في ذلك مؤسسات العولمة الدولية (البنك الدولي ـ صندوق النقد الدولي ـ منظمة التجارة العالمية).

د ـ إن «العولمة» التي نشهدها الآن، إنما هي ظاهرة تسعى إلى «عولمة» الإنتاج

(١) لعل أهم هذه الندوات، ندوة «العرب والعولمة» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٧، ونشرت في كتاب، انظر: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨). كما صدر العديد من الكتب حول العولمة، نشير إلى بعضها بوجه خاص: سمير أمين، **في مواجهة أزمة عصرنا** (القاهرة: سينا للنشر؛ بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ١٩٩٧)؛ رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)؛ إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠)؛ مايكل تشوسادوفسكي، **الفقر العالمي في نهاية القرن العشرين (عولمة الفقر)** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٨)، ومنير الحمش: **العولمة... ليست الخيار الوحيد**، ط ٢ (دمشق: دار الأهالي، ٢٠٠١)، و**مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين: تأملات في النمو والأزمات والفوضى** (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١).

والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية، ونقلها إلى خارج مجتمعات المركز. فالعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط الرأسمالي ومظاهره. بمعنى آخر، إن «العولمة» الحالية تشكل نقلة أهم وأعمق من مرحلة الامبريالية، أي الانتقال من دائرة التبادل الرأسمالي وتوسيع السوق المطرد إلى دائرة الإنتاج. إنها تعبّر عن حقيقة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دور المراكز وبقيادتها وتحت سيطرتها، فهي أممية الرأسمال على الصعد كافة، بما يحقق الهيمنة لنمط معين في إنتاج الثروة وتوزيعها، ويهدف إلى «تسليع» كل شيء بالاستفادة القصوى من الأسواق ووسائل الاتصال الحديثة.

هـ ـ إن «العولمة» تشكل ستاراً تكمن خلفه الرأسمالية الهمجية، وتعبّر عن أزمتها المعاصرة التي تتمثل في مستويات مرتفعة من البطالة في الغرب، وتراجع نمو بلدان العالم الثالث وتطورها إلى الخلف، وتزايد الفجوة التكنولوجية والحضارية بين الشمال والجنوب واتساع دائرة الفقر.

و«العولمة»، كمشروع أيديولوجي لليبرالية الجديدة، وثيقة الصلة بمنطق الرأسمالية المالية، فهي لا تتطور ولا تتجدد آلياتها أو تتقدم إلا بفعل التناقض الحاصل ما بينها وبين تقدمها وتطورها من جهة، وما بين التهميش الحاصل سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى العالم من جهة أخرى، ذلك التهميش الذي تولد عن الاستقطاب الصارخ للثروات والدخول، مع تلازم هذه الظاهرة مع اتساع حالات الفقر والبطالة سواء في المراكز الرأسمالية الأساسية أو في دول الأطراف. وهكذا، فإن العولمة لا تتخذ شكل «فضاء اقتصادي عالمي يقوم على الاعتماد المتبادل»، كما يروّج لها، وإنما تبرز العولمة بوصفها صراعاً تجارياً ومالياً قاسياً يزيد من ذلك الاستقطاب الذي يؤدي بدوره إلى تعميق الهوة في مستوى التطور بين الشمال والجنوب، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في بلدان العالم أجمع.

و ـ إن جوهر «العولمة» لا يكمن في مظهرها بقدر ما هو كامن في مضمونها، كونها، كما قلنا، تمثل المشروع الأيديولوجي لليبرالية الجديدة التي ترتكز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود من دون أية قيود، إلى جانب تعويم أسعار الصرف، وإزالة القيود عن النظام المصرفي، وإنهاء تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتصفية القطاع العام، وتبني كل ما هو في مصلحة الرأسمال وما ينطوي على ذلك من نزع المكتسبات الاجتماعية للعمال والطبقة الوسطى والفقراء.

وسينجم عن ذلك كله فوضى على النطاق العالمي، وعلى المستوى المحلي. أما ما سينجم عن هذه الفوضى فهو المزيد من الاضطرابات في الأسواق العالمية والبورصات، والمزيد من الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن تزايد حدة الفروق في الدخول والثروات ومن البطالة ورفع الأسعار، الأمر الذي سيقود الاقتصادات المحلية والعالمية إلى الركود والكساد. ولن تفيد حركة الأموال الهائلة في إيجاد الحل لهذه الأزمات ما دام رأس المال يسعى إلى إدارة تلك الأزمات لا حلها.

ز ـ يبدو الوجه الثقافي للعولمة أشد قتامة من جانبها الاقتصادي والسياسي، وإن كان مكملاً لذلك الجانب، إضافة إلى كونه مهدَّداً اليوم بالخضوع إلى القواعد نفسها المعمول بها في سوق البضائع. فالعولمة الثقافية تهدف إلى السيطرة الثقافية الغربية (الأمريكية) على سائر ثقافات العالم مستفيدة من سيطرتها على وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة، التي تَنشُر بواسطة إمبراطوريات إعلامية وإعلانية واسعة ثقافة السوق والاستهلاك والقيم الأمريكية، بواسطة الصوت والصورة، وعلى حساب القراءة والكتاب، والتي ترفع من قيمة النفعية والفردانية والأنانية والنزوع المادي ـ الغرائزي المجرد من أي محتوى إنساني. والعولمة الثقافية بوصفها أيديولوجيا تعكس إدارة الهيمنة على العالم، وتمثل ثقافة الاختراق، بمعنى التطبيع مع الهيمنة، وإشاعة الاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة. لهذا فهي تهدف إلى إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى أو تدفع إلى التفتيت والتشتيت من جهة، إضافة إلى زعمها موت الأيديولوجيات، كيما تؤيد وتسوّغ هذا الشكل الجديد من السيطرة والهيمنة من جهة أخرى.

ح ـ إن زيادة دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، سواء من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الإعلامية، ودورها في إشاعة أفكار الليبرالية الجديدة عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية، وكذلك على منظمة التجارة العالمية، وأهمية دور إمبراطوريتها الإعلامية، جعل الأمر يبدو وكأنه محاولة منها لـ «أمركة» العالم، وليس فقط عولمته.

لقد استمدت الولايات المتحدة نفوذها السياسي من قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومن ضعف الآخرين، فعملت على إضعافهم أكثر فأكثر، ومن ثم السيطرة على مجلس الأمن الدولي واستخدام قوتها الاقتصادية بتنصيب الدولار كأهم وأكبر فاعل في الاحتياطيات النقدية، وكعملة عالمية في تمويل التجارة والاستثمارات الدولية، مستغلة في ذلك الشركات المتعدية الجنسية بوصفها تمتلك أهم وأكبر هذه الشركات في العالم، إضافة إلى ما تمتلكه من وسائل إعلام، وما تنتجه من أفلام سينمائية وتلفزيونية تعتبر الأوسع في العالم. وقد استغلت الولايات المتحدة ذلك كله في زيادة انتشار وتوسيع أسلوب ونمط الاستهلاك الأمريكي والقيم الأمريكية في العالم.

ط ـ أمكن لدعاة العولمة ومروّجيها تكوين «نخبة» كونية متجانسة تسعى إلى إشاعة خطاب أيديولوجي عولمي يسعى إلى «تنميط» سلوكيات وعادات وثقافات وطرائق عيش المجتمعات وفق تصورات هذه الأيديولوجيا التي أصبح بموجبها هو السيد، والتنافس الشرس هو القوة الحقيقية المحركة للتاريخ، والوضع القائم هو سقف التطلع الإنساني مع «نهاية التاريخ». ولم يعد هناك سوى خيار واحد هو خيار «الليبرالية الجديدة»، وما على الحكومات إلا أن «تدير»، أما دور الدولة فتقوم به شبكات عالمية تتشكل وفق المصالح التي تحكمها أهداف الشركات المتعدية الجنسية.

ي ـ مع تنامي دور وقوة هذه الشركات، وقفزها فوق أسوار الدولة، وتخطيها الحدود الوطنية والقومية، ومع التقدم الحاصل في وسائل الاتصال وبث المعلومات والأفكار

وتجاوزها الحدود، ومع حركة الرساميل التي لا تعترف أصلاً بالحدود، ومع تنامي التجارة والاستثمار، يطرح بإلحاح موضوع دور الدولة. فهل أوصلتنا «العولمة» إلى مرحلة جديدة من تهميش دور الدولة وتراجعه، وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها؟ هل ما يجري هو تراجع في قوة الدولة أم تغيّر في وظيفتها؟

من الواضح أن التطورات الأخيرة أثبتت أن دور الدولة سيظل مطلوباً ومرغوباً فيه، ومهما قال مروّجو الليبرالية الجديدة، فإن الحقيقة ستظل ساطعة تاريخياً، فلولا تدخل الدولة في تهيئة الظروف الملائمة للنهضة الصناعية الأولى، لما قامت الصناعة، ولولا الأساطيل البحرية للإمبراطوريات الاستعمارية لما كانت السوق الخارجية. وقد استخدمت الليبرالية تدخّل الدولة من أجل تحقيق انتصاراتها الأولى، فالدولة هي التي كانت ترعى مناخ العمل المناسب للرأسمالية، وهي التي تخلق سوق المال وتفرض النظام الذي من دونه لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يتقدم. والليبرالية بثوبها الجديد الآن، وبعولمتها التي تروّج لها، بحاجة إلى الدولة أكثر من أي وقت مضى، وقد يتلاشى أو ينحسر دور الدولة في الرعاية الاجتماعية والصحة (وهذا من طبيعة الدولة الليبرالية)، ولكنه يزداد شراسة في تعضيد الليبرالية، سواء داخل بلدان المركز، أو في علاقاتها مع دول الجنوب.

أولاً: السمات الأساسية للعولمة الاقتصادية

١ ـ تعريف العولمة الاقتصادية

يمكن تعريف العولمة الاقتصادية بأنها تعني، بوجه عام، اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وحرية انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا. ففي إطار رأسمالية حرية الأسواق، وبالتالي خضوع العالم لقوى السوق العاتية، تخترق الحدود الوطنية وتنحسر سيادة الدولة على أراضيها ومواطنيها.

ويبدو واضحاً الفرق بين مفهوم الاقتصاد العالمي والعولمة الاقتصادية، من خلال الوقوف على دور الدولة، ففي حين نجدها عنصراً أساسياً في الاقتصاد العالمي، فإن الشركات المتعدية الجنسية المتخطية للقوميات والمؤسسات والمنظمات الدولية تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

٢ ـ السمات والمبادئ التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية

إن التطورات والتغيّرات التي طرأت مع إشاعة أجواء العولمة الاقتصادية تجعلنا نتلمس أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها هذه العولمة، وذلك من خلال استعراض أهم التغيّرات والتطورات الحاصلة في خلفيتها العولمية في ما يلي:

أ ـ التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في

دول الجنوب، وفي سياق إعادة بناء الرأسمالية في دول المعسكر الاشتراكي السابق، والتراجع عن مفهوم دولة الرفاهية في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة.

ب ـ التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو الضخم في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وخاصة الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ليس بغرض الاستثمار في الأصول الإنتاجية، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة.

ج ـ بروز دور الشركات المتعدية الجنسية كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداع نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم.

د ـ ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه دولاً نامية من جهة، ودولاً متقدمة من جهة أخرى.

هـ ـ نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.

و ـ ظهور مجموعة من المؤسسات والهياكل التنظيمية عبر القومية، والتوسع في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادي، وبعضها غير اقتصادي، وإن كانت له صلات غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها مؤسسات وآليات وطنية ـ حكومية وغير حكومية.

ز ـ تقلص سلطة الدولة الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية وإلى القطاع الخاص المحلي.

ح ـ انتشار أنماط الاستهلاك البذخي والثقافة والقيم الشعبية السائدة في دول الغرب الرأسمالية، وخاصة تلك الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشار إليه بـ «الغزو الثقافي».

وهذه التغيّرات والتطورات المتبلورة في الأسس التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية، متداخلة ومتشابكة، قد يظهر بعضها كأسباب، بينما قد يظهر بعضها الآخر كنتائج. وبطبيعة الحال، لا يمكن فهمها تماماً إلا من خلال تتبع التطورات السياسية الدولية، وخاصة غياب الاتحاد السوفياتي، وانهيار الكتلة الاشتراكية التي كان يقودها، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. كما أن فهمنا لهذه التغيرات والتحولات الجارية يكون أوضح وأعمق عندما نقف على علاقة ذلك بالتقدم العلمي والتكنولوجي، الذي أصبحت الشركات

المتعدية الجنسيات من أهم القوى الفاعلة في توليده وتحرير اتجاهاته والسيطرة على التصرف في منتجاته. لقد أسفر ذلك التقدم عن إمكانيات كبرى للحركية (أي الانتقال) عبر الحدود الوطنية للدول، شملت السلع والخدمات والأموال والأشخاص والمعلومات، كما أسفر عن تطور عظيم في قوى الإنتاج. ولا يمكن تجاهل ما استلزمه استثمار هذا التقدم التكنولوجي وتفعيله من تغيّرات أساسية في علاقات الإنتاج، وفي البنية المؤسسية والقانونية والثقافية للرأسمالية.

وفي الخلاصة، فإن جوهر العولمة الاقتصادية، هو الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهو تعميم النظام الرأسمالي في جميع أنحاء العالم (بدرجات متفاوتة)، مع تعرضه لعمليات تطوير تشمل بنيته وأسلوب إدارته وغير ذلك من جوانب وعناصر تشغيله، استناداً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية التي يستهدفها العالم، وخاصة ثورة المعلوماتية والاتصالات.

إلا أن مسألة تعميم النظام الرأسمالي يجب تناولها بشيء من الحذر والتحفظ، ذلك أن حركة البضائع والسلع ورأس المال والخدمات والأفراد، وهي من أهم شروط العولمة، ليست مطلقة، كما أنها ليست شاملة، فما زال هناك الكثير من الأمور التي تتسم بالانتقائية، خاصة عندما تمسّ مصالح الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. فأسواق هذه الدول تنفتح أمام البضائع والسلع والخدمات، عندما تمتلك أسواقها مزايا تنافسية واضحة ولا تخشى المنافسة فيها، بينما تغلق هذه الأسواق أو توارب أمام بضائع وسلع وخدمات تمتلك فيها الدول النامية مزايا تنافسية، كالمنسوجات والملابس والمنتجات الزراعية.

وتوضع العراقيل والقيود أمام انتقال الأفراد من الجنوب إلى الشمال بحجة الحدّ من الهجرة ومكافحة الإرهاب، كما توضع القيود في وجه حركة الأموال بحجة تجفيف منابع الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال. كما توضع القيود على انتقال التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب. وهكذا، فإن القوى الفاعلة والنشيطة في العولمة تنحصر في الدول الصناعية المتقدمة، ومعها بعض الدول النامية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، أما باقي دول العالم، فإن العولمة ظرف خارجي عليها أن تتعامل معه إلى هذا القدر أو ذاك، بحسب ظروف البلد المعني.

ثانياً: تناقضات العولمة الاقتصادية

إن قراءة التاريخ الاقتصادي تعطينا دروساً في منتهى الجدية والأهمية. فما وجدنا في بداية البحث هو أن **موجة العولمة الأولى** (١٨٧٠ ـ ١٩١٤) التي جرت فيها مجموعة من العمليات المشابهة لما تدعو إليه عولمة الموجة الثالثة، قد انتهت أو انكسرت، فقد كانت تجري لصالح الدول الاستعمارية الكبرى في ذلك الوقت وعلى رأسها «الإمبراطورية البريطانية العظمى»، تماماً كما هو الحال اليوم في هيمنة الولايات المتحدة على النظام الاقتصادي العالمي. لقد كانت بريطانيا، وهي البلد الصناعي الأول، والإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، تنادي بانفتاح الأسواق وبحرية التجارة وتسهل انتقال الأفراد ورأس المال. وكما هو حاصل حالياً كان العديد من المفكّرين ورجال الأعمال يعتقدون بأن العالم قد دخل في ذلك الوقت، طوراً اقتصادياً وسياسياً أبدياً، وأن الطريق أصبحت ممهدة أمام زخم العولمة

الاقتصادية. وإذ استمر هذا الحال قرابة نصف قرن، فقد كان هناك في الوقت ذاته تفاعل قوى بدأت بالتبلور وتتجه إلى دفع العالم في طريق آخر. وبالفعل، فقد دخل العالم طوراً اقتصادياً جديداً في ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما شهدت هذه الفترة الكساد العظيم، وكانت الحمائية والقومية الاقتصادية والحروب التجارية من أهم سماتها.

أما **موجة العولمة الثانية** (١٩٤٥ ـ ١٩٨٠)، فعلى الرغم من أن اتفاقية الغات قد تم توقيعها عام ١٩٤٧، إلا أن المفاوضات قد دخلت في جولات عديدة لم تصل معها إلى استكمال إقامة النظام التجاري العالمي. لكن المرحلة شهدت رفع الحواجز الجمركية في ما بين الدول الصناعية، الأمر الذي ساعد على إقامة تكتلات اقتصادية دولية، وزيادة صادراتها الصناعية إلى البلدان النامية وفي ما بينها، حيث بقي التقسيم الدولي للعمل يجري لصالح البلدان الغنية، وبقيت الدول النامية مصدرة للمواد الأولية الرخيصة ومستوردة للمواد المصنّعة ورأس المال.

وشهدت هذه المرحلة وقائع عديدة لمحاولة الخروج على مبادئ الغات، وغالباً ما كانت المصالح الوطنية هي التي تتحكم بالسياسات التجارية للدول المختلفة.

ومن الواضح أن الرأسمالية، في أطوارها المختلفة، عرفت سياسات مختلفة، كان بعضها يتسم بالتحرير الداخلي والانفتاح والتكامل، في حين كان بعضها الآخر يتسم بالحمائية والانعزالية. ومن المؤكد أن اختلاف هذه السياسات كان يجري لصالح الدول الصناعية الغنية. ومع التطورات الجديدة من خلال مسيرة **الموجة الثالثة للعولمة**، ومع ظهور عمالقة اقتصاد جدد، كالهند والصين، ومع تصاعد الممانعة لطغيان العولمة الاقتصادية، فإن احتمالات نكوص العولمة الحالية وانكفائها يظل قائماً، خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار تناقضاتها التالية:

١ ـ تؤدي العولمة الاقتصادية إلى نمو اقتصادي غير متكافئ، يرافقه تركّز كبير في الثروة وازدياد في التفاوت في توزيع الدخل. ويشمل هذا الأمر الأوضاع داخل الدولة الواحدة، كما يشمل توزيع الدخل والثروة بين الدول، وخاصة في ما بين الدول المتقدمة والدول النامية. لذلك، ستتعرض الدول الضعيفة إلى المزيد من التهميش، الأمر الذي يدفعها، إلى جانب دول أخرى تشعر بأن العولمة لا تسير لصالحها، إلى التراجع عن سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

ومما يزيد هذا الاحتمال، عدم تقديم الدول الصناعية الغنية أي مساعدة حقيقية للدول النامية من أجل تمكينها من تحمل أعباء تحرير التجارة والارتقاء بقدرتها التنافسية.

٢ ـ ستتعرض الدول النامية للصدمات الخارجية، في الوقت الذي تعجز فيه عن مواجهة هذه الصدمات بقواها الذاتية، أو من خلال الدعم الدولي. وهذا ما حدث لما كان يدعى «النمور الآسيوية»، إذ تعرضت في صيف عام ١٩٩٧ إلى أزمة مالية ونقدية قاسية، اضطرت معها إلى تقييد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، وقد فرضت صوراً مختلفة من الرقابة على الاستثمارات المالية والنقد الأجنبي وأسعار الصرف، وطالبت بإجراءات دولية لوضع ضوابط على العولمة المالية، والنظام النقدي العالمي برمته.

٣ ـ من بين أهم سياسات العولمة الاقتصادية اتخاذ سياسات حكومية متحيزة لرأس المال على حساب العمل، الأمر الذي يقتضي تخفيض الضرائب على رجال الأعمال، ومنحهم مزايا وإعفاءات بهدف جذبهم إلى الاستثمار المحلي إلى جانب جذب الاستثمارات الخارجية. وهنا تظهر حاجة الحكومة إلى الموارد، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى تخفيض الإنفاق العام والحدّ من الخدمات التي تقدم إلى الطبقة العاملة والمتوسطة والفقيرة، كما تلجأ الحكومة بالعادة إلى زيادة الضرائب على الفئات المتوسطة والفقيرة، وتحدّ من ارتفاع الأجور بادّعائها تخفيض تكلفة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية. وهذه السياسات من شأنها محاباة الفئات الغنية، واستعداء الفئات الفقيرة، الأمر الذي يشجع على انحياز أعداد كبيرة من العمال لمناهضة العولمة أو التراجع عنها.

٤ ـ في ظل سياسات العولمة، يتجه رأس المال عبر الحدود الوطنية إلى الاتحاد، تحكمه سياسات الرأسمال العالمي ومصالحه، في حين يبقى العمل والعمال أسرى الحدود الوطنية، الأمر الذي يولد التناقض بين عولمة رأس المال ووطنية العمل، ويؤدي إلى عدم تكافؤ جديد في القوى بين العمل ورأس المال يضاف إلى عدم التكافؤ التقليدي بينهما، فتواجه العمالة الوطنية بذلك قوى رأسمالية شرسة متعدية الجنسية، الأمر الذي يزيد من حدة التناقض.

ومما يزيد من احتمالات معاداة العمال لاتجاهات العولمة ازدياد معدلات البطالة، وازدياد أعباء المعيشة وتكاليفها.

٥ ـ وهناك تناقض آخر يرجح احتمال عدم استمرار العولمة، أو على الأقل عدم اطراد تقدمها، وهو التناقض المتمثل في اتجاه الاقتصاد نحو العولمة في الوقت الذي يغيب فيه وجود حكومة عالمية، تمتلك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحدّ من شطط العولمة، ذلك أن عولمة الاقتصاد تجري في ظل غياب تنظيم سياسي دولي يملك صلاحيات ضبط السوق المعولم بأدوات فعالة، مثل بنك مركزي عالمي وقواعد عالمية تنظم مختلف تعاملاته.

ويشهد العالم بعض الاتجاهات التي تزيد من دور القانون الدولي والتشريعات عبر الوطنية، ولكنها لا ترقى إلى مستوى حكومة عالمية بالمعنى الذي راود العديد من المفكّرين والفلاسفة.

ومما يزيد من حدّة التناقضات هذه، سيطرة الولايات المتحدة، ومحاولاتها أن تكون هي صاحبة الكلمة العليا، فتتخذ العديد من القرارات ذات الأثر العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وما يرتبط بشؤون الحرب والسلام.

٦ ـ انطلاقاً من سعي العولمة ومروّجيها إلى نشر ثقافة الاستهلاك والقيم الأمريكية، فقد تولَّد لدى شعوب العالم الثالث (وحتى لدى الشعوب في الدول الصناعية الغنية) شعورٌ قوي بالعداء تجاه العولمة أو (الأمركة) حيث ترى فيها استهدافاً لخصوصيتها الثقافية والقومية، فيتولد تناقض هام بين نشر الثقافة المعولمة والثقافات المحلية.

٧ ـ لم تعد الرساميل في ظل العولمة الاقتصادية هي الأقل ندرة، بل أصبحت الأسواق هي الأكثر ندرة. وقد فتحت الديون والتبعية الاقتصادية الباب واسعاً للشركات المتعدية

الجنسية المدعومة من بلدانها الغنية للعمل في الأسواق النادرة واستغلال (الأراضي الجديدة) في مناجم المواد الأولية بعد خصخصتها واستغلال الثروات الطبيعية، وظهرت الأساليب الاحتكارية التي تمارسها الشركات العملاقة على أوسع نطاق (أقل من مئة شركة عملاقة تتحكم اليوم بحوالى ٤٠ في المئة من الاقتصاد العالمي).

ثالثاً: عسكرة العولمة

لا ينفصل مسار العولمة الاقتصادية عن السياسة والأمن والثقافة، كما أنه لا ينفصل عن الاستراتيجيا العسكرية. لقد شهدنا في التاريخ الاستعماري أن غزو الأسواق يترافق دوماً مع الحروب والاحتلال، وكذلك المقاومة. والاستعمار الجديد المرافق للعولمة الاقتصادية، هو بلا شك، أقسى مما عرف في التاريخ.

وإلى جانب عمليات الترويج لسياسات العولمة التي أخذت طابع محاولات الإقناع والنصائح، خاصة من خلال «إجماع واشنطن» والنشاط الذي تقوم به مؤسسات «بريتون وودز» والبنك والصندوق الدوليان، وكذلك من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبرامجها؛ إلى جانب ذلك كله، بما في ذلك دعوات الاتحاد الأوروبي إلى دول العالم الثالث للانخراط في الاقتصاد العالمي واتباع تعليمات وتوجهات اقتصاد السوق، نقول إلى جانب هذا كله، استخدمت الولايات المتحدة أساليبها الخاصة في الضغط على الدول النامية، ذلك الضغط المتعدد الأوجه، فمنه السياسي، ومنه الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي، كما أن منه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وقد أخذت الولايات المتحدة تصنّف الدول بحسب موالاتها لسياساتها، فكل من يقف ضد هذه السياسات هو من «الدول المارقة»، قياساً لما كان عليه الرئيس الأمريكي ريغان ينعت الاتحاد السوفياتي بأنه إمبراطورية الشر. أما الرئيس الأمريكي جورج بوش، فقد نعت كلاً من العراق وإيران وكوريا الشمالية بـ «الدول المارقة».

وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أعلن الرئيس الأمريكي بوش حربه الطويلة ضد الإرهاب، وبدأ بتقسيم دول وشعوب العالم إلى دول وشعوب ضد الإرهاب، ودول وشعوب إرهابية أو تساند الإرهاب.

ومن خلال الإستراتيجيا الاستباقية، شنّت الولايات المتحدة حربها الشرسة ضد أفغانستان، واستطاعت إيهام المجتمع الدولي بوجود «عدو» غير واضح المعالم يسكن في الصحاري وبيوت الطين وكهوف الجبال، ثم أطلقت يد إسرائيل في قمع الانتفاضة الفلسطينية، وسكتت عما يجري في الشيشان وغيرها من البلدان التي تتعرض لعدوان سافر، واختارت من بين دول محور الشر العراق لشن حرب عدوانية عليه، مؤجلة بذلك حربها ضد كوريا الشمالية، مع تجميد عدائها لإيران مؤقتاً ريثما تستطيع القضاء على الدولة «المارقة» العراق. وفي عملية عسكرية استخدمت فيها أحدث ما أنتجته معامل أسلحتها التدميرية، في حملة تحتل قمة العمل العسكري الهادف إلى فرض شروط وجدول أعمال «عمالقة العولمة»، أعلن بوش عن «الشرق الأوسط الكبير» مبدياً حرصه على إقامة نموذج ديمقراطي في العراق

يمكن تعميمه على دول المنطقة الممتدة من المغرب وموريتانيا في غرب الوطن العربي وحتى حدود الصين في الشرق، بعد أن كان الهدف المعلن من الحرب على العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل، وهي أسلحة ثبت عدم وجودها، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية تقدم الادعاء لإسقاط النظام العراقي بدعوى إقامة ديمقراطية تهتدي بديمقراطية إسرائيل. ومهما كانت الادعاءات الأمريكية، فإنه مما لا شك فيه أن تفكيك العراق وتفتيته وتقسيمه وإشاعة الفوضى «الخلاقة» في أرجائه، مطلب أمريكي وهدف صهيوني، وقفت الدول الأوروبية، التي تدّعي الحضارة والديمقراطية، منه موقفاً تراوح ما بين المؤيد والمتفرج، بينما لم يبرز أي موقف روسي أو صيني معارض على نحو جدّي لهذه الحرب القذرة التي لا تزال مستمرة في أبشع الصور، لتكون شاهداً على فشل الإستراتيجيا الأمريكية، وتؤكد انسداد الطرق في وجه العولمة وأدواتها، حتى ولو تحولت هذه العولمة إلى العسكرة بقصد فرض جدول أعمال اقتصادي ـ سياسي بالقوة العسكرية. لذا نجد بعض الدارسين والمفكرين الأمريكيين، يؤكدون أهمية وضرورة الحرب على العراق. وفي هذا الصدد، يقول الباحث الأمريكي في تحليل الحرب توماس ب. م. بارنيت في دراسة قدمت إلى وزارة الدفاع الأمريكية: إن الحرب على العراق «هي اللحظة التي تحكم فيها واشنطن قبضتها على الأمن الاستراتيجي في عصر العولمة».

ويرى بارنيت أنه يجب تقسيم العالم إلى مناطق «تجذرت فيها العولمة، وأخرى لم تتجذر فيها»، فالمناطق التي تتكشف فيها العولمة (بفضل انتشار شبكات الإنترنت والصفقات المالية والتدفق الإعلامي الحر والأمن الجماعي) تشهد حكومات مستقرة ومستويات عيش مرتفعة ووفيات بسبب الانتحار أكثر منها بسبب القتل.

ويسمي بارنيت هذه الأجزاء من العالم «النواة الفعالة» أو «النواة»، أما المناطق التي تضعف فيها العولمة، أو تغيب عنها، فتتفشى فيها الأنظمة القمعية والفقر والأوبئة الجماعية، والأهم من ذلك تتفشى فيها «النزاعات المستمرة التي هي أرض خصبة لولادة جيل جديد من الإرهابيين الذين يعملون على نطاق عالمي»، ويسمي هذه الأجزاء من العالم «الثغرة غير المندمجة» أو «الثغرة».

ويقول بارنيت إنه يدعم الحرب على العراق «ليس فقط لأن صدام ستاليني سفاح مستعد لقتل أي كان للبقاء في السلطة، ولا لأن النظام قدم دعماً واضحاً للشبكات الإرهابية على مرّ السنين، فالسبب الحقيقي وراء دعمي لحرب كهذه هو أنه سينتج منها التزام عسكري طويل الأمد، سيرغم الولايات المتحدة الأمريكية، أخيراً، على التعامل مع «الثغرة» بكاملها كمصدر خطر استراتيجي».

وهو يرى أن الخريطة العالمية الجديدة تفترض استراتيجيا أمريكية جديدة تقوم على ما يلي:

١ ـ تعزيز جهاز المناعة في دول «النواة» لزيادة قدرته على مواجهة اضطرابات النظام الناجمة عن أحداث «أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١».

٢ ـ تحويل الدول الفاصلة إلى جدار يحمي النواة من أسوأ صادرات «الثغرة»، كالإرهاب والمخدرات والأوبئة.

٣ ـ والأهم من ذلك، تقليص الثغرة (ولم أقل الحدّ منها).

أما نقطة الانطلاق الأنسب، فيرى بارنيت أنها الشرق الأوسط، وهنا يدعو إلى اجتثاث «الثغرة» وإزالتها بالقوة العسكرية، لأن وجودها يعرّض الولايات المتحدة للخطر الذي لن يزول إلا «إذا عملنا على جعل العولمة شاملة حقاً».

إن الاتجاه المتزايد في الولايات المتحدة لاستخدام القوة العسكرية نحو فرض جدول أعمال خاص بها، جوهره السيطرة والهيمنة على بلدان وشعوب العالم، يفسر لنا تلك الرغبة المتصاعدة لدى الإدارة الأمريكية، التي تسيطر عليها العقلية اليمينية المحافظة، المرتبطة بالمجمّع النفطي ـ الصناعي ـ العسكري ـ المالي ـ الإعلامي، تحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة باستخدام السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة بواسطة القوة العسكرية من خلال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وباتجاه متزايد نحو «عسكرة» العولمة.

رابعاً: تداعيات السياسات الاقتصادية العولمية، محلياً وعربياً

تتمثل هذه السياسات في برنامج أو جدول أعمال يدعى «توافق أو إجماع واشنطن» تحت عنوان: «برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي»، ومن أبرز هذه السياسات:

١ ـ سياسات مالية تهدف إلى تخفيض الإنفاق العام (بشقيه الجاري والاستثماري) وزيادة الإيرادات بوسائل متنوعة. وتنعكس هذه السياسات في تجميد الأجور وإلغاء الدعم وتخفيض النفقات الاجتماعية. وفي الوقت ذاته، يتم التوسع في فرض رسوم جديدة، وفرض الضرائب على الفئات الواسعة من الطبقة المتوسطة والفقراء ومحدودي الدخل، وتخفيض الضرائب على الأغنياء بحجة تشجيعهم على الاستثمار.

٢ ـ سياسات نقدية انكماشية للحدّ من الائتمان (تخفيض عرض النقود).

٣ ـ سياسات سعرية هادفة إلى تحرير الأسعار وإطلاق قوى السوق، وترك الأسعار تتحرك باتجاه الأسعار العالمية.

٤ ـ تحرير التجارة الخارجية، بوصفها قاطرة للنمو.

٥ ـ الخصخصة والتخلص من القطاع العام.

٦ ـ سياسات تشجيع رأس المال الخاص المحلي والأجنبي.

٧ ـ سياسات تعديل الإطار المؤسسي والقانوني، بما يدعم عمليات إعادة بناء الأسواق، وبما يؤمن فرصاً أوسع لنمو الرأسمالية المحلية، ويجذب رأس المال الأجنبي، وييسر دمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

إن هذه السياسات تهدف في الواقع إلى أكثر من احتواء عجز الموازنة ومكافحة التضخم وإزالة (التشوّهات) السعرية وما إلى ذلك، بل إنها تسعى في حقيقة الأمر إلى «إحداث تحولات هيكلية لإدخال الدول التي تطبقها في زمرة الاقتصاد الرأسمالي)، وذلك عن طريق:

أ ـ تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد وفي تنميته.

ب ـ إعادة بناء الأسواق وإعطائها الأولوية في تسيير الاقتصاد الوطني.

ج ـ إعادة بناء الرأسمالية المحلية واعتبارها ركيزة العمل الاقتصادي والتنموي.

د ـ إعادة إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إن انتهاج هذه السياسات يؤدي إلى توقف أو تراجع النمو الاقتصادي، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تقليص فرص العمل الجديدة، وبالتالي زيادة البطالة، كما أنها ستزيد من أعباء الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع دائرة الفقر والضغط على مستوى معيشة السكان، ويخلق تفاوتاً جديداً في توزيع الدخل والثروة، وهذا الأمر يعيق عملية التنمية ويوقفها، ويؤدي إلى خلق أزمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية.

والأهم في استخلاص النتائج هو أن هذه السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة تؤدي إلى إضعاف الدولة، توصلاً إلى ما تدعوه «الحكومة الصغيرة» أو «حكومة الحدّ الأدنى».

ويستند البرنامج الليبرالي الاقتصادي الجديد إلى مجموعة من الافتراضات البعيدة عن الواقع، ومن هذه الافتراضات ما يلي:

١ ـ إن الدول النامية (ومنها بلداننا العربية) تمتلك أسواقاً قادرة على العمل، وإن هذه الأسواق تعمل بكفاءة، وما ينقصها هو إزالة القيود الحكومية عن طريقها. ومن الثابت أن الأسواق المحلية لم تكتمل، فهي مشتتة ومجزأة، لا تنتقل المعلومات في ما بين أجزائها بسهولة، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء مراكز احتكارية تقضي على المنافسة، فضلاً عن أن هذه الأسواق محاطة ببيئة بيروقراطية فاسدة، وهو ما يزيدها ضعفاً.

٢ ـ يفترض البرنامج الليبرالي أن الرأسمالية المحلية (القطاع الخاص) جاهزة لتولي قيادة الاقتصاد الوطني والاستثمار التنموي والحلول محل القطاع العام في ذلك.

والواقع أن هناك العديد من الشواهد التي تدلّ على عدم إمكانية القطاع الخاص على سدّ الفجوة الاستثمارية أو على قيادة الاقتصاد الوطني، فهو غالباً ما ينشط في العمليات المالية والمضاربات العقارية والاستيراد، بينما لا يتوجه إلى الإنتاج والتصدير إلا في حدود ضيقة.

٣ ـ يتوقع أنصار سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن تتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة في أعقاب تطبيق تلك السياسات. والواقع أن رأس المال الأجنبي لا يقدم على الاستثمار في بلد ما، ما لم يتأكد من مقدرته على النمو بقواه الذاتية (اعتماداً على المدخرات الوطنية، وعلى حسن استخدام موارده الطبيعية والبشرية)، وإن حصل أن قدم رأس المال

الأجنبي إلى بلد من بلداننا، فسيتجه إلى الاستثمار في الأوراق المالية وفي العقارات، وليس في العمليات الإنتاجية التي تسهم في عملية التنمية، خاصة تلك العمليات المرتبطة بنقل التكنولوجيا التي تحتاجها. وفي الحالة السورية بالذات، فإن رأس المال الأجنبي يرهن حضوره بإقامة السلام مع اسرائيل، متجاهلاً احتلال جزء عزيز (الجولان). أما رأس المال العربي (الخليجي)، فهو إن حضر فإنه يتجه إلى الاستثمار العقاري والسياحي، وقد أدى في السنتين الأخيرتين إلى ارتفاع أسعار الأراضي والسكن.

٤ ـ يعتقد أنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة أن الالتحاق بالاقتصاد العالمي وفتح الأبواب أمام المنتجات الأجنبية كي تنافس المنتجات الوطنية يؤدي إلى تنشيط قوى التنمية في المجتمع. والواقع أن تحرير التجارة الخارجية وفتح أبواب الاستيراد قبل أن يشتد ساعد الصناعة الوطنية يؤدي إلى إجهاضها والقضاء عليها، فضلاً عن أن الالتحاق بالاقتصاد الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تكريس تبعية الاقتصاد الوطني للرأسمالية العالمية. وفي هذا السياق، نجد أن تحرير تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، قبل توافر أسس متينة لحصانة الدولة ضد الهزّات الخارجية وأهواء المضاربين، يعصف بالاقتصاد الوطني وبعملية التنمية، وأمامنا تجربة الأزمة الآسيوية التي وقعت في عام ١٩٩٧ لا تزال ماثلة للعيان.

إن أي بلد في العالم لا يستطيع أن يعيش في عزلة عن باقي دول العالم، ولا بد له من أن «يتعامل» مع هذه الدول ويتفاعل مع مقتضيات المجتمع الدولي، ولكن هناك فرق كبير بين التعامل والاندماج أو الالتحاق، فـ«التعامل مع الاقتصاد العالمي» يعني عدم العزلة، والانطلاق من المصالح الوطنية، وعدم تغليب مصالح الخارج على المصالح الوطنية، والمحافظة على قدر من الاستقلال الذي يحفظ هذه المصالح ويوجّه جهود التنمية نحو الداخل.

تسعى الدوائر الرأسمالية العالمية إلى إلحاقنا اقتصادياً وسياسياً في إطار الاستراتيجيا العالمية التي تؤدي إلى تحقيق مصالحها المتمثلة حالياً في مصالح الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة الأخرى.

وتبني الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، إستراتيجيتهما تجاه البلدان العربية انطلاقاً من ثلاثة عوامل هي:

العامل الأول: وجود الثروة النفطية، والرغبة في السيطرة على منابع النفط وعلى عوائده.

العامل الثاني: وجود اسرائيل، والرغبة في السيطرة على هذا الوجود، وتمكينها من الهيمنة والسيطرة على المنطقة.

العامل الثالث: موقع الوطن العربي الاستراتيجي بين القارات الثلاث، ولهذا عملت الولايات المتحدة، وأوروبا بوجه خاص، على إعاقة عملية التنمية في البلدان العربية، وإعاقة أي محاولة جادة للتوحد والتعاون في ما بينها.

ومن هنا جاءت الاستراتيجيا الغربية ـ الأمريكية الثابتة عن طريق ربط كل بلد عربي وحده بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، إما مباشرة أو عبر تكتل اقتصادي. فالولايات المتحدة عملت على توقيع اتفاقات منطقة التجارة الحرة مع كل بلد عربي على حدة، وأوروبا عملت على توقيع الشراكة المتوسطية مع كل بلد عربي على حدة، بحيث أدى ذلك إلى زيادة ارتباط البلد العربي المعني بالخارج، في الوقت الذي تضعف علاقته مع البلدان العربية الأخرى.

إن التحاق البلدان العربية بالاقتصاد العالمي، وربط كل بلد عربي على حدة باتفاقات مباشرة بتكتلات اقتصادية دولية، يعني إضعاف العلاقات العربية البينية، وتكريس التجزئة، فضلاً عن كونه يعني الانصياع لمتطلبات التقسيم الدولي الذي يجري لصالح الدول الصناعية الغنية، الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من التبعية، وإلى إبقاء هذه البلدان في حالة تخلف ومنع تقدمها.

يبقى أن نوجه الأنظار إلى أن أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للغرب، وعلى رأسها الولايات المتحدة، هو المحافظة على وجود اسرائيل، ودعمها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، الأمر الذي يفترض معه فرض شروطها في السلام والتطبيع. وهذا الهدف الاستراتيجي هو ما يجعلنا على قناعة بأن ما يجري من سياسات وممارسات في منطقتنا العربية هو لصالح اسرائيل ويعزز وجودها ويقوّي نفوذها. ومن بين أهداف السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة، كما سبق أن ذكرنا، إضعاف الدولة توصلاً إلى حكومة الحدّ الأدنى، الأمر الذي يعني إضعاف القدرة التفاوضية للدولة تجاه الخارج، وفي الحالة السورية، إضعاف قدرة سوريا التفاوضية تجاه عملية السلام، وبالتالي الانخراط في ما يدعى «العملية السلمية» التي جوهرها الحقيقي اعتراف العرب باسرائيل والتطبيع معها، والقبول باحتلالها الأراضي العربية، فضلاً عن الرضوخ للاستراتيجيا الأمريكية التي تعتبر اسرائيل إحدى ركائزها، بل ركيزتها الأساسية، وهو ما يعني هيمنتها الاقتصادية على الوطن العربي ومنع وحدته وتقدمه وتنميته.

إن قوة الدولة، إضافة إلى القوة العسكرية، تكمن في قوتها الاقتصادية، وفي تماسكها الاجتماعي والسياسي. وكما وجدنا، فإن السياسات الليبرالية التي تنادي بالالتحاق بالعولمة تؤدي إلى إضعاف الدولة (بتقليص حجم الحكومة)، وتؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وإضعاف التماسك الاجتماعي. من هنا يبدو إصرار الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، على الدول النامية بالانخراط في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعولمة.

خامساً: انكسار العولمة

يقول أنياسيو راموني[٢] إن العولمة لا تهدف إلى الهيمنة بقدر ما تهدف إلى بسط نفوذها على الأسواق، وهي تريد التحكم بخيرات العالم، وفي جميع مناطق العالم يتم التخلي عن

(٢) هو رئيس تحرير مجلة **لوموند ديبلوماتيك** الفرنسية، والمقتبس عن مقالة له في: **بدائل**، العدد ٤ (خريف ٢٠٠٥)، ص ٨.

صناعات بأكملها مع ما يصاحب ذلك من تفشي البطالة واستغلال الرجال والنساء، وحتى الأطفال، «فهناك ٣٠٠ مليون طفل يرزحون تحت أبشع أنواع الاستغلال والاضطهاد». ويقول إن العولمة تعني أيضاً «مزيداً من نهب خيرات العالم، مع ما يصاحب ذلك من انتشار الجريمة المرتبطة بأوساط المال والأعمال والمصارف التي تتصرف وحدها بنحو ١٠٠٠ مليار من الدولارات في السنة، أي أكثر من المنتج الداخلي الخام لثلث البشرية». ويقول: «نحن نعلم أن الهوة بين الأغنياء والفقراء قد تعمقت خلال العشرين سنة الأخيرة من النظام النيوليبرالي، لكن لم يخطر ببال أحد مدى استفحال هذه الفوارق. ففي سنة ١٩٦٠ كان دخل ٢٠ في المئة من مواطني العالم الذين يعيشون في البلدان الأغنى يفوق دخل ٢٠ في المئة من المواطنين الأكثر فقراً في العالم ٣٠ مرة. وفي سنة ٢٠٠٠ ارتفع هذا الفارق إلى ٦٥ مرة، وفي أكثر من ٧٠ دولة انخفض دخل المواطن عما كان عليه منذ ٢٠ سنة، ويعيش ما يقارب من ٣ مليارات مواطن بدخل أقل من ٢ دولار يومياً».

ويتساءل راموني في ما إذا كانت العولمة «قدرنا الذي لا مفر منه؟»، ويجيب بالطبع: لا.

وكنت قد تساءلت في أواخر القرن الماضي بالسؤال نفسه، وأجبت في كتاب حمل عنوان: **العولمة ليست الخيار الوحيد**[٣] بأن الخيار الذي نطمح إليه هو خيار التنمية المستقلة والشاملة والتكاملية الهادفة إلى الحفاظ على حدّ «معقول» من استقلالية التنمية (بمعنى الاعتماد على الذات، وإعمال الإرادة الوطنية في المقام الأول)، الأمر الذي يعني تعزيز القدرات الوطنية في مواجهة التحديات التي تعززها العولمة، والمساعدة في الإدارة السليمة لمخاطر العولمة، من دون أن يعني ذلك الانعزال عن العالم والانخراط والالتحاق بالأسواق العالمية، وفتح السوق المحلي لمخاطر المنافسة غير المنضبطة ومصالح رأس المال الأجنبي.

ولا يعني البحث عن بديل من «خيار العولمة» تجاهل ما يحصل في العالم، وخاصة على صعيد التقدم العلمي والتكنولوجي، لكن البحث عن بديل يأتي في سياق التطور الإنساني والأخلاقي والثقافي، فضلاً عما تواجهه «العولمة» من ممانعات وانكسارات.

إن العولمة، دون أدنى شك، بتحولها إلى العسكرة، واستخدامها القوة العسكرية لفرض برنامجها الليبرالي الاقتصادي الجديد، كانت السبب الرئيسي لانتشار الفوضى والتخريب وتفتيت الدول والشعوب، والإمعان في نشر الجريمة المنظمة، وما نشاهده في العراق اليوم هو نموذج لما يمكن أن تتعرض له شعوب العالم أجمع.

لقد بلغت «العولمة» درجة متقدمة من البأس والقوة، وبسبب ممارسات عمالقتها وسياساتهم ونتائجها، أصبحت الآن مفاهيمها الأساسية قيد المراجعة، خاصة تلك المفاهيم المتعلقة بمفهوم الدولة والسيادة والاستقلالية والديمقراطية.

(٣) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٨ عن دار الأهالي في دمشق.

إن المفاهيم الليبرالية الاقتصادية الجديدة تحوّل كل شيء، حتى الإنسان، إلى بضاعة، فهي تسعى إلى تفكيك التجمعات التقليدية وأشكال التضامن، وتقضي على الروابط البشرية، فتحوّل جموع الناس إلى فرق صغيرة معزولة، فهي قطيعة سياسية وثقافية قاسية، تخضع المواطنين لحكم واحد: «عليكم بالتأقلم»، و«تخلوا عن إرادتكم واستسلموا للقوانين الخفية للسوق»، و«عليكم الالتحاق بالاقتصاد العالمي»، و«الرضوخ لمشيئة الشركات المتعددة الجنسية».

إن العولمة بدعوتها هذه، إنما تريد تصنيع إنسان (عالمي) منزوع الثقافة، مقتلع من جذوره.

إنها تريد فرض قوانين أسواق المال العالمية المجحفة على جميع الدول والشعوب. وفي ظل المشهد السياسي والاقتصادي والعسكري للعولمة، تبدو الغلبة لقوى السوق العاتية على المجتمع، وللعالمي على القومي، وللشركات المتعدية الجنسية (والمتعددة الأغراض من التصنيع العسكري إلى مؤسسات التوزيع والإعلام والثقافة) على الدولة.

وتتعالى أصوات المهمشين في العالم تطالب بالعدالة والإنصاف وبديمقراطية حقيقية تحترم في الوقت ذاته الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، في مقابل اشتداد وتعميق الفوارق الاجتماعية (حيث يزداد الفقراء فقراً، ويزداد الأثرياء ثراءً).

وتقوم حركات الممانعة للعولمة برفع راية المناهضة عالياً، فتوضع بذلك اللبنة الأولى في صرح تصور جديد للعالم.

يعالج نيال فيرغسون [٤] مسألة انتكاسة العولمة من خلال سيناريو انهيارها الحالي، مقارنة بانهيارها قبل ٩٠ سنة. ويتساءل في ما إذا كانت العولمة ستنهار، وإذا كان ذلك مستبعداً اليوم؟، فقد «صعق الناس عندما انهارت العولمة في المرة السابقة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى».

ويقارن ما بين الحالة السائدة في العالم قبل الحرب العالمية الأولى والحالة السائدة اليوم، فقد انهارت العولمة بقيام الحرب العالمية الأولى لأسباب تتشابه بما هو سائد في مرحلة العولمة المعاصرة، ويقوم التشابه من خلال الشروخات الخمسة ذاتها التي كانت في النظام الدولي قبل عام ١٩١٤، وهذه الشروخات هي:

١ ـ توسع امبريالي زائد (في الماضي كانت بريطانيا تقوده، واليوم الولايات المتحدة).

(٤) نيال فيرغسون: مدرس التاريخ في جامعة هارفرد، وزميل في معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، كما أنه زميل باحث في معهد جيسون في جامعة أوكسفورد. انظر: Niall Ferguson, «Sinking Globalization,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 2 (March-April 2005),

ونشرت الترجمة في مجلة **الثقافة العالمية**، انظر: نيال فيرغسون، «انتكاسة العولمة: سيناريو انهيار العولمة الحالية مقارنة مع انهيارها قيل ٩٠ سنة،» ترجمة حسن بحري، **الثقافة العالمية**، العدد ١٣٥ (آذار/ مارس ٢٠٠٦).

٢ ـ تنافس بين قوى عظمى (بروز الصين ومطامحها، والفجوة الأطلسية، والانقسام بين أوروبا والولايات المتحدة).

٣ ـ منظومة تحالفات غير مستقرة (التنافسات هي أحد أسباب عدم استقرار منظومة التحالفات).

٤ ـ أنظمة مارقة تدعم الإرهاب (وجود أنظمة تدعم الإرهاب).

٥ ـ ظهور منظمة ثورية تناصب الرأسمالية العداء (يشير إلى أنه من الخطأ اعتبار القاعدة «فاشية إسلامية»، فهي بأعضائها تشبه أكثر «بلاشفة إسلاميين» كرّسوا أنفسهم للثورة وإعادة ترتيب العالم على قواعد معادية للرأسمالية.

إن ارتباط الدعوة إلى العولمة المعاصرة بالدعوة إلى تعميم الثقافة والقيم الأمريكية، وفرض جدول أعمال أمريكي على جميع شعوب ودول العالم، يلقى معارضة واسعة تمتد إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. وكان تحول العولمة نحو «العسكرة» واستخدام القوة العسكرية لفرض النموذج الأمريكي للعولمة قد حرض على ظهور الأفكار الداعية إلى دعم وتشجيع ظهور أقطاب جديدة على المستوى العالمي بهدف التحرر من نظام القطب الوحيد الذي تحرص الولايات المتحدة عليه، الأمر الذي يشير إلى أن التوازنات الاقتصادية والسياسية الراهنة التي تعمل الولايات المتحدة على تثبيتها إنما هي توازنات ليست مطلقة، بل هي عرضة للتغيير مع احتمال كبير يشير إلى ظهور عالم متعدد الأقطاب.

من جهة أخرى، فإن البلدان النامية عموماً تنظر إلى العولمة الأمريكية على أنها قضية تباعد وتهميش، وليست قضية تقارب واندماج وتحقيق منافع للبلدان الصغيرة، الأمر الذي يؤكد نظام التجارة «الجائرة» الذي هو أحد مظاهر نظام تحرير التجارة الذي تدعو إليه منظمة التجارة العالمية.

ويتجلى أحد أوجه التجارة «الجائرة» من خلال ممارسات الدول الصناعية المتقدمة في السيطرة على الإنتاج الزراعي والغذائي في العالم، وحرمان البلدان النامية من الاستفادة من حرية التجارة والنفاذ إلى الأسواق في مجال المنتجات الزراعية الذي تمتلك فيه ميزة نسبية. وهنا يبرز أحد أبرز مصادر تآكل صدقية العولمة وانهيار شرعية منظمة التجارة العالمية، ألا وهو إفراط الدول الغنية في إقفال الأسواق التي كانت متاحة قبل نظام منظمة التجارة العالمية أمام استفادة البلدان النامية من التقانات ومحاولة توطينها، ومنع هذه البلدان من قطف «ثمار» العولمة عبر قوة إجراءات الدول الغنية الحمائية للزراعة، ودعمها المفرط لها بمليارات الدولارات، وفرضها كأولوية شروط التزام البلدان النامية بحقوق الملكية الفكرية والشروط الصحية، الأمر الذي يحرمها من الاستفادة من التطور الحاصل على الصعيد العالمي في مجال الهندسة الوراثية (النباتية والحيوانية)، وفي الوقت ذاته تتشدّد الدول الغنية في إلزام البلدان النامية برفع الدعم عن الصناعات مع وضع شروط قاسية لبلد المنشأ، ومعايير ومواصفات أخرى كحاجز تجاري غير مباشر، الأمر الذي يهدد صناعات البلدان النامية.

فالدول الغنية تبيع منتجاتها الزراعية بأسعار أدنى من تكلفة الإنتاج بسبب الدعم المفرط لهذه المنتجات، في حين أنها تضغط على البلدان النامية لإعادة هيكلة اقتصاداتها على أساس الميزة التنافسية، وتتشدد في احتكار التقانة، الأمر الذي ظهر جلياً في اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS) التي تفرض مقيّدات شديدة في المجال الحساس المتعلق بالتنمية البشرية، والمتمثل في تقانات الدواء المتعلقة بالصحة العامة، وكذلك بالبرامج والمناهج التعليمية، فضلاً عن عمليات النشر والترجمة، وهو ما يشكل أحد أبرز مقيدات عملية التنمية في البلدان النامية. هكذا نجد أنه في حين تفرض الولايات المتحدة (ومعها الدول الغنية) على البلدان النامية الالتزام بـ«شروط العولمة» كحزمة واحدة، فإنها تجيز لنفسها «تفكيك حزمة العولمة» في ضوء مصالحها، الأمر الذي يظهر نظام تحرير التجارة الذي تنادي به منظمة التجارة العالمية على أنه ليس «حزمة متماسكة» تتسم بالعدالة والتكافؤ بين سائر دول العالم، وقد أدى ذلك إلى:

١ ـ تقسيم عالمي جديد في إطار العولمة، تتخصص فيه الدول الغنية بالربح، بينما تتخصص البلدان النامية بالخسارة.

٢ ـ انكشاف التنمية المحققة تحت شعار «تحرير التجارة قاطرة النمو» عن عملية إقصاء وتهميش جديدة لمعظم البلدان النامية، وبالتالي فقد برز الوجه الآخر للعولمة في إعادة إنتاج الفقر والتهميش من داخل عملية الاندماج التي تدعو إليها.

٣ ـ انكشاف الطبيعة القانونية للعولمة عن سيادة علاقات قوة غير متكافئة بين البلدان الغنية والأخرى الفقيرة، تتحكم فيها البلدان الغنية، وتتلاعب بأحكامها وتخضعها لتفسيرات وتأويلات تفرض من خلالها معاييرها الخاصة حين يتعلق الأمر بمصالحها.

لقد أدت جميع هذه النتائج، إضافة إلى ما نجم عن رغبة الولايات المتحدة في فرض ثقافتها وقيمها على المجتمع الدولي، واستخدامها القوة العسكرية، وتحويل العولمة إلى عسكرة، إلى تنامي الحركات الممانعة والمناهضة للعولمة، فضلاً عن أن الحواجز تقام من قبل الدول الغنية أمام حركة الأشخاص (بحجة مكافحة الإرهاب) وأمام حرية حركة الأموال (بحجة تجفيف منابع الإرهاب ومنع غسيل الأموال)، الأمر الذي يؤكد فشل النموذج الليبرالي الجديد، ويبشر بظهور البدائل التي من شأنها إنقاذ البشرية من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية التي تتهددها بسبب ممارسات عمالقة «العولمة» ■